

مفاهيم نقدية عند ابن البناء المراكشي (654 / 721هـ)

أ. حكيم بوغازي
جامعة مستغانم (الجزائر)

Ibn Al-Banaa was interested in both rhetorical and critical issues which he found in his era, as he tried to build these concepts on a set of logical perceptions, in which he was convinced. These critical issues was found in his notions for both poetry and prose.

He also determined the aspects of ambiguities and inappropriateness for the reader. Accordingly, we will discuss in this paper some critical concepts as mentioned in his book "Al-Rawd Al Marie" abbreviating on what has been raised by other famous critics, according to the following planning:

- 1) debate on Ibn-Al Banaa's book "Al-Rawd Al-Marie"
- 2) some critical issues: poetry and prose, vague terminologies (prejudice, arbitrariness, affectation).

المقدمة:

إن المتلقي للخطاب النقدي والبلاغي المغربي، وبالتحديد المدونات التي استأثرت بالفلسفة الأرسطية والمنطق الرياضي؛ يكشف العناية المفرطة من لدن أصحابها بتوظيف الآليات المنطقية والرياضية في اصطلاح المصطلحات، واستقراء الشواهد البلاغية بالتأويل والتفسير، وتنهيج التفكير النقدي والبلاغي وفق غايات مستهدفة لأغراض علمية ودينية، فرضتها طبيعة العصر، وملابسات التاريخ آنذاك.

ومن هؤلاء الدارسين ابن البناء المراكشي العددي (ت721هـ)، الذي أخرج للناس كتاباً مُحصفاً هشت له النفوس، وتباينت القراءات حوله، بعد أن بزّ صناعته ومصطلحاته جرياً على ما استبطنه من مكونات الدرس الفلسفي والرياضي، قصد تقوية حجة الإعجاز، وتقريب صناعة البيان والبلاغة من القارئ المهتم بهما، من دون رعة في أقواله ولا تخلف على صناعته .

يعلن ابن البناء العددي في مقدّمة كتابه "الرّوض المريع في صناعة البديع" عن حيثيات مشروعه في تأسيس علم البلاغة، يخالف فيه السلف من البلاغيين والنقاد المشارقة وبعض المغاربة، مبرزاً أهم الجوانب المتعلقة بالدرس النقدي والبلاغي، وذلك بإتباع طريقة الاستنتاج بعد ما تبين له عدم جدوى الاستقراء منفرداً في تأسيس مصطلحات البلاغة عند من سبقه.

ولم يكن بدعا من ذلك، في تقرير جملة من حيثيات البلاغة فقط، بل حاول الارتكاز على بناء رؤية نقدية، ناتجة من اتصاله الوثيق بالنص الشعري والنثري، واطلاعه الواسع على ما تراكم من مساجلات وملحوظات نقدية على مدار الزمن من لدن المشارقة والمغاربة.

ووافق هذا التأسيس، ونحن نخوض معترك الدرس النقدي والبلاغي المغربي، عنت لنا خصيصة لازية في مسائله ومائزته بقضاياها، عن ما عرف عند سابقه، وهذا ما حرك فينا هاجس التبحر وأعمل نظرنا القرائي، وقذف بنا نحو لُجج التخمين، والانشغال على صياغة موضوعية علمية لثيمة البحث، وتحديد عنوانه المناسب. وإذ ذلك، اقتضى الأمر منا الحفر في منظوم ومنثور الدرس البلاغي والنقدي عند ابن البناء العددي، بحسب منظورنا الكلياني لمدار البحث الذي اصطفاه هذا الأخير، متتبعين ما استشكل على الدارس وما هو ميثوث في كتاب ابن البناء "الروض المريع في صناعة البديع"، وما انماز به تداخل بين الدرس البلاغي والنقدي والرياضي والفلسفي.

وعليه فإننا سنناقش في هذه الورقة بعضا من المفاهيم النقدية التي وردت في "الروض المريع" مقصرين الحديث عن ما اشتهر على ألسنة النقاد، عند المغاربة أو المشاركة، وفق المخطط الآتي بيانه:

- الحديث عن ابن البناء المراكشي وطبيعة مؤلفه "الروض المريع".
- من المفاهيم النقدية: الشعر والنثر، مصطلحات غموض القول.

1- ابن البناء المراكشي وطبيعة مؤلفه "الروض المريع":

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المراكشي، الشهير بابن البناء العددي، المراكشي مولدا ونشأة ووفاة، وقد لقب بابن البناء لأن أباه امتهن حرفة البناء، وكنيته العددي حتى يتميز عن ابن البناء السرقسطي وغيره كثير، ولد في التاسع من ذي الحجة عام 654هـ الموافق لـ 1256م. تلقى تعليمه في مختلف المجالات العلمية والبلاغية والدينية والفلكية والرياضيات وكان أن برع في الرياضيات وتبحر فيها إلى غير منتهى، ارتقى إلى مصاف العلماء الأجلاء في وقت ليس بالطويل، حتى قال فيه ابن رشيد: (ليس بالمغرب عالم إلا ابن البناء بمراكش وابن الشاط بسبته) من مؤلفاته في العربية والبلاغة: "الروض المريع في صناعة البديع"، و"كليات في العربية"، و"قانون في معرفة الشعر"، مقالة في عيوب الشعر (مفقودة)، ... و مما فقد منها الكثير. أما في الرياضيات فألف: "تلخيص أعمال الحساب"، و"جوه أعمال الحساب"، و"رسالة في الكسور" وغيرها من المؤلفات التي فاقت السبعين مؤلفا. توفي رحمه الله في يوم السبت السادس من شهر رجب 721هـ الموافق لـ 1323م (1).

إن القارئ المتفحص لكتاب ابن البناء العددي المراكشي الموسوم بـ: "الروض المريع في صناعة البديع" يجد نفسه أمام كم هائل من المعارف، التي حولها ابن البناء نفسه إلى سياق اصطلاحى حيث يمثل بحق ((مرحلة النضج الفكري لابن البناء العددي ... ويضيف ملمحا جديدا إلى معرفتنا بصورة الفكر الفلسفي في بلاد المغرب والأندلس)). (2)، حين أراد العودة بالدرس البلاغي والنقدي إلى الوراء وخاصة إلى الجاحظ وابن المعتز أو ما أطلق عليه حينها "لحظة التأسيس" لعلم البديع، الذي ولد ضمن حدود الدرس البلاغي والنقدي الذي تشرب من العلوم والمعارف الممتزجة مع المنطق والفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام بطريقة أو بأخرى.

وعلى ذكر البلاغة والنقد، فإننا لا محالة من الوقوف على تمام الصلة، وكمال الفارق بين النقد والبلاغة، والتي ظلت ردا من الزمن على هذه المتانة والتأزر، إلى أن انفصم وثاقهما، وشق كل لنفسه شرعة ومنهاجا، فإنه لا مناص من أن نعرّج على ذكر بعض الفوارق ما بين النقد والبلاغة:

* - تستند البلاغة على العناصر الجمالية، أما النقد فيبرز الجانب الفني.
* - البلاغة تُعنى بجانب الصياغة والحبك، أما النقد فيعتمد على أدوات منهجية تكشف عيوب هذه الصياغة، وتصدّع هذا النّضد والنظم .

* - ((البلاغة أحكامها جاهزة ، بينما النقد أحكامه خاضعة للنص)) (3) .

* - تهتم البلاغة ((بعناصر الأسلوب أما النقد يعنى بمصادر هذا الأسلوب)) (4) .

وعلى مفاص هذه الاستنتاجات، فإننا نلغي محمد العمري، يدلي بدلوه في المسألة فيقول:
((إن التباس البلاغة بالنقد الأدبي، التباس لا انفصام له، وليس هذا الأمر خاصاً بالأدب القديم، بل يمكن ملاحظته بسهولة من تتبع الألقاب التي حملها مجموعة من أكابر النقاد المحدثين)) (5)، ولكن يبقى على محمد العمري أن يبين لنا مواطن الالتباس والعمّة.

وعلى الرغم من هذه الفروق التي وضعها بعض الباحثين والدارسين بين البلاغة والنقد، إلا أن مثل هذا العمل يعدّ (ضرباً من الحيف والجور في حقيهما، فقد كان العلماء لا ينظرون في شعر أو نثر إلا باستخدام النقد والبلاغة كشيء واحد ليس كشيئين منفصلين)) (6)، وهذا واحد من الفيصل النقدي الثاني، الذي يرى لا ضير من التقاء الاثني، وممارسة سلطتهما على النصوص.

ولتأكيد هذه المبررات الواضحة والحجج الدمغة، استلزمنا الأمر البحث عن أدلة مساعدة فوجدنا عبد العزيز عتيق يقول: ((النقد لا ينفصل أبداً عن البلاغة شقيقته الكبرى، فهو جزء من بلاغة محدودة، وفي جزء آخر بلاغة موسّعة، لقد نبعا من أصل واحد... ثم أخذ كل منهما بحكم وظيفته يشق لنفسه طريقاً خاصة ويكتسب سمات وصفات معينة انتهت بهما إلى الانفصال كعلمين مستقلين)) (7) . ولكن هذا الانفصال لا يعني الانقطاع التام، بل هو انفصال تكامل، وهو ما جسّد معالمه ابن البناء المراكشي قبل قرون من الزمن، وساق بيان الدرس النقدي والبلاغي ضمن ما سماه كليات البلاغة .

إن الغاية المثلى التي ألزم ابن البناء المراكشي نفسه بها، تتجلى معالمها في الكشف عن مكنون القرآن الكريم انطلاقاً من الدرس البلاغي، ومدى توظيف آلياته الإجرائية في تحليله وتأويله، أما المنظوم والمنثور؛ فقد جعل له لجام النقد ضمن ترسانة من الضوابط النقدية التي فتح بها مغاليق جرم القصيدة، حتى وإن اقتصر على البيت والبيتين، والشطر والشطرين، إلا أنه استطاع أن يوضّح لنا بعضاً من الأمور المهمة التي أبانت عن دقّته المتناهية في تتبّع خواص الدرس النقدي، وهو ما سنقف على ماهيته من خلال ما سنمثل له في هذا الموضوع .

2- من المفاهيم النقدية:

إن الغاية التي حاول ابن البناء التقرب منها حسب ما جاء في كتابه أنها ((تقريب أصول صناعة البديع من أساليبها البلاغية ووجوه التفريع تقريباً غير مخل... ومنفعته في زيادة المنة وفهم الكتاب والسنة)) (8)، و بالتالي تكون غايته وفق مستويين؛ قريب ينحصر في تقريب أساليب النقد والبلاغة ووجوه تفريعهما، أما المستوى الثاني فيبني على مقصدين: أولهما أدبي فني يهيب الأديب للإبداع ويعد الناقد للتدقيق، أما الثاني فديني، مهمته الأساس، فهم أسرار وجمال آي القرآن الكريم، وفق نمط التأويل الرياضي للنصوص، مع توظيف نظرية التناسب والقياس وغيرهما.

وهذا ما أعطى للكتاب صبغة علمية جليظة، تهيب النقاد التعامل معه لانشغالهم مما دونه من مدونات أخرى، لأنَّ ((أهمية البلاغة البناوية تكمن في الخروج عن التقسيم الذي سنَّه البلاغة المدرسية وكذلك في عدم حصر البديع في المحسنات اللفظية أو المعنوية بل الرجوع به إلى دلالاته الأولى عند العرب حيث البديع هو البلاغة عموماً)) (9)، وهو ما سنعمد إلى تحليله في ثنايا هذه الورقة.

أ- مفهوم الشعر:

بعد فراغه من الحديث عن الدلالة وأقسامها وتفرعاتها، انزاح إلى الحديث عن "الكلام" في الفصل الثاني من الباب الأول، فقال: ((وينقسم القول إلى موزون مقفى وهو المنظوم، وإلى غير ذلك وهو المنثور، ويستعمل كل واحد منهما في المخاطبات وهي على خمسة أنحاء على ما أحصيت قديماً)) (10)، ومن منطلق حديثه عن القول، يفرّد الحديث عن الموزون المقفى، الذي يعدُّ منه المنظوم، ولا يسميه شعراً إلا بعد تمام تقسيماته، رابطاً محلّها في الخطاب إلى فروع وأنحاء.

ونحن نتصفّح هذا الفصل من الكتاب، عنّت لنا خصيصاً لازية في ثناياه، تحدّد من وراء حديثه عن البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة، ناقلاً عن ابن رشد(*) كلامه، من غير إشارة لا تلميحا ولا تصريحاً، ولا ندري ما السبب في ذلك؟؟، ولكن ما ينفعنا هنا، هو تعريفه للشعر ومحاولة الفصل ما بين الشعر والمغالطة في مقابل البرهان والجدل.

أما الشعر: فلم يرجع فيه إلى التعريف المتواتر عن قدامة بن جعفر الذي ((أراد أن يصحّح غلطا آس عند من كان قبله من الناس قد تردّوا فيه ... فحدّد للشعر حداً مانثراً له عما ليس بشعر فالشعر عنده: قول موزون مقفى يدل على معنى)) (11)، وهو بهذا المعنى قد استعمل القياس المنطقي القائم على مقدمة كبرى وصغرى ونتيجة، من أجل الوصول إلى تفاوت الشعراء في قرض الشعر وتحديد نوعية الشعر وفق المستويات الثلاثة التي سنّها صاحب نقد الشعر، مع إمكانية الحديث ((عن الصناعة الشعرية وعن الكيفية التي يتم بها تشكيل الشعر، في ضوء تلك الصناعة، وما يستلزم ذلك من عدّة معرفية شاملة وذخيرة أدبية واسعة)) (12).

أخذ البناء العددي شطراً يسيراً من هذا التعريف وتصرف في الباقي، حين صنّف وألحق الشعر بالمغالطة، التي مردّها في كليتها إلى الكذب، فقال فيه: ((الشعر هو الخطاب بأقوال كاذبة مخيلة على سبيل المحاكاة يحصل عنها استقزاز بالتوهمات)) (*)، وهذا ما يؤدي إلى نتيجة حتمية مفادها أنّ ((الشاعر يخلق عملاً فنياً مجسّداً ... ولا يستطيع أن يؤدّي وظيفة الناقد التقويمية ألا وهي إطلاق الأحكام)) (13)، أما حازم فيعرف التخيل بقوله: ((والتخيل أن تتمثل للسامع من لفظ الشعر المخيل أو معانيه أو أسلوبه أن نظامه وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيلها وتصورها أو تصور شيء آخر بها انفعالا من غير رؤية إلى جهة من الانبساط أو الانقباض)) (14)، وقد كنا أشرنا إلى اختلافه عن أرسطو في الكثير من القضايا، سابقاً.

ومنه تنشأ لدينا معرفة حقيقية، بما هو في تعريف ابن البناء العددي، من عدم الخروج عن المقاس الأرسطي، ولا عن البلاغة العربية التي آمنت بالتخيل والمحاكاة، فأرسطو قد ربط دائماً الاستعارة بمفهومي التخيل والمحاكاة، ((التي هي طبيعية فطرية في الإنسان، ولها يرجع الفضل في إخراج الخطاب من عالم المؤلف إلى عالم غير

مألوف وهذا التخيل جوهرى في الأفاويل الشعرية)) (15)، على ما أخرجه القرطاجني وأوضحه كل من سار في فلكه.

وعليه فلا نتعجب من تعريف ابن البناء العددي للشعر، كيف أنه ربط الشعر بالكذب والتخيل والمحاكاة، مما ينتج عنها في النهاية توهمات، لأن الشاعر يبني الكثير من أفكاره على التخيل بتوظيفه (المجاز والاستعارة والكناية) والإتيان بعنصر المحاكاة، فيحصل تزييف للحقائق وكذب وشطط، فألحقه بذلك ابن البناء العددي بالقسم الثاني، في التقسيمات السالفة الذكر.

إن الذي يتبع كلام ابن البناء العددي، يجد أنه يقسم الكلام إلى: ماله علاقة بطريق الحق مستعينا ومعضدا قوله بالآية الكريمة ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (*) أمّا ما عدا ذلك فهما ((خارجان عن باب العلم وداخلان في باب الجهل)) (16)، ولا غرابة حين نجد قد علق المنظوم على الشعر وغير الشعر، ولا يعتبر النظم شرط صحة الشعر، لأن النثر يستهويه أكثر من الشعر، ومستنده هنا قول ابن سنان الخفاجي الذي يشير إلى كلامه صراحة، وينقل ما جاء عنه في هذا المقام من غير تحوير أو تحويل. فيقول: هو ((فضل يستغنى عنه ولا تدعو الحاجة إليه)) (17)، فهذا التعليق على قصره يحتمل الكثير من الدلالات، والتفسيرات.

ب- من مصطلحات الغموض:

من الفوائد المشوّق في الكتاب، ما يستعمله ابن البناء العددي من ذكاء أدبي فني، يزيد من قيمة الكتاب في تبيان بعض المصطلحات ((حيث يذكر المصطلح من دون تعريف له أو تعريف بسيط سهل مركز مفهوم...محدد في عبارات مقتضبة ومنتظم في سلسلة من الأسر المفهومية والمصطلحية)) (18) وهذا أمر كان قد تنبّه له المحقق، من خلال التحقيق في الكتاب حيث وجد أنه ((يسوق تعريف المصطلح البلاغي الذي يريد بسطه وتقريبه إلى الأفهام ويضعه في إطاره الدقيق، ثم يعرض إلى ما يندرج تحته من أنواع متحدثًا عن كل نوع على حدة)) (19)، والمصطلحات التي في الكتاب تبرهن على هذا التوجه، وهذا المسعى الذي نافح به الأقران والخلان.

وهناك من المصطلحات النقدية والبلاغية، التي لم يدخلها تحت الكليات السبعة التي اعتبرها قانون البلاغة، وحاول توظيفها ضمن فضاء مخصوص يتعلق بمبحث نقدي أساسه أسباب غموض الكلام، وكأننا به يحاول أن يبسط لنا المصطلحات النقدية التي تتعلق بمقاصد المتكلم نحو تأديته الخطاب، ذلك أن ((الفرق الوظيفي للمصطلحات، راجع إلى كونها تستعمل في تسمية المتصورات التي يقدر المخاطب أن مخاطبيه يعرفونها، وإن للمصطلحات دلالة خاصة تنجلي في فهمها)) (20) هذه الدلالة حصرها ابن البناء في مدى استيفاء الكلام لشروط الخطاب، وأحوال المستمعين أم أنها أخلت بواحد من ذلك؟ ومما ذكره في هذا المقام:

1- الإخلال: فالإخلال بحسب ما جاء في معجم لسان العرب (مادة خلل) أن المراد منه: ((الإجحاف، أخل بالشيء أي أجحف، وأخل بالمكان وبمركزه، أي غاب عنه وتركه وأخل به: لم يف به)) (21)، وكلها نواحي غير سديدة وتضر بمقام الحال، فلننظر فيما استعمله ابن البناء، حيث يقول: ((وكل كلام إن كان المعنى فيه ناقصا غير مستوفٍ فذلك الإخلال)) (22)، فمتى كانت بنية الكلام غير مستوفية لأركان تمام المعنى، بتقويض أساسها كان الخلل باديا.

ولقد تناوله صاحب الصناعتين باسم المقصر فقال: ((والمقصر من الكلام: ما لا ينيك بمعناه عند سماعك إياه ويحوجك إلى شرح)) (23)، وإن كان المعنى تاماً، فذلك على أربعة أوجه: الحشو والإطالة والمساواة والإيجاز ويفصل الأمر بعد ذلك بعبارات مقتضبة فيقول: ((ومتى كانت المعاني بيّنة بنفسها أو بقرينة سياق الكلام، كان الإيجاز نافعاً لأجل التخفيف عن النفس لأنّ الألفاظ غير مقصودة لذاتها إنّما هي لإيصال المعنى إلى النفس...، وكل ما يسهّل في الوصول إلى المطلوب فهو محبوب، وكل ما يعوق عنه فهو مكروه)) (24)، ومن هنا يتبين لنا أنّه لا يخرج عمّا قرره أنصار المعنى من حصر الكلام في أوجه تأديّة المعنى، وفهم الغرض.

وبعد أن ذكر ما يتعلّق بالإخلال وما يشوب الكلام من عوارض لا تتفكّ عنه إلا بجلاء المعنى، استطرده الحديث عن وجوه أسباب غموض الكلام وأحصاها في ستّة وجوه :

أ- اثنان منها متعلّقة باللفظ في انفراده: ((أحدهما أن تكون الكلمة غريبة، والآخر أن تكون من الأسماء المشتركة)) (25)، والاشتراك عند علماء فقه اللغة يعني إطلاق كلمة لها عدّة معاني، حقيقية غير مجازية، فهو ذكر لفظة مشتركة بين معنيين وهناك ((من اللغويين من يقرّ بوجود هذه الظاهرة في أصل الوضع؛ لكنّها سبب الغموض والإيهام والتعمية، وأدت إلى ظهور اختلافات بسيطة)) (26).

وإذا كان الغريب عند الأوائل، ما غمض من الكلام من مثل ما عابوه على امرئ القيس في قوله: "مستشزرات إلى العلى" ومن مثل ما ذكره الشاعر في قوله: "كأنياب أحوال"، فإن ابن البناء قد توجّه نفس الوجهة في تبيان خصوصيّة اللفظ المنفرد البعيد عن سياق الكلام، ويكاد يلامس إلى حدّ ما، كلام أبي البقاء الكفوي حين يقول: ((كلّ شيء فيما بين جنسه عديم النّظير فهو غريب)) (27) وقد أبان حسن الشيخ عن نوعين من الغريب: ((الغريب الطّريف وهو المنفرد من الكلام الذي لم يسبق إليه قائله، ولم يشع استعماله وكان حسناً جيّداً، والغريب القبيح وقد تدرّجت عندهم صفة القبح، فوجدناها تقترن بصفات أخرى تتمّ عن القبح بدرجات متفاوتة، مثل السّخيف والوحشي)) (28) وإن كنا قد وجدنا في نقدنا القديم من ميّز بين القسمين كأمثال ابن الأثير في المثل السائر و الخفّاجي ونحوهما.

ب- ووجهان آخران يتعلّق كل منهما بتأليف الألفاظ، فكان أن اختار فرط الإيجاز كعيب من عيوب الكلام، وكما أنّ الإيجاز محمود في كليّته، ذكرته العرب منذ الجاهلية وأفرد له النقاد أبواباً واسعة، ((فذكره صاحب سر الفصاحة باسم الإشارة، تبعاً لقدماء في نقد الشعر)) (29)، وذكره كل من رأى أفضليّته وخصّه المشاركة بالعناية من تعاريف وأقسام وتطبيقات على الشواهد بأنواعها وحصل الفهم بذلك بأنّه القصد باللفظ والوفاء بالمعنى.

ومنه، فالعبرة بما قالت العرب قديماً، تجنّب الإيجاز المخل، والإطناب(*) المملّ، ثم جعل العيب الثاني تبعاً للأول، وسماه الإغلاق في النظم كأبيات المعاني، حيث تدلّ مادّة غلق في المعاجم على العسر والإشكال، والضيق والإكراه على أمر ما، وتلك هي مواصفاته التي نجدّها في المعنى الحقيقي أو الاصطلاحي، من حيث استغلاق الوجوه المعنويّة أو اللفظيّة، فأولئك الذين لا خلاق لهم في الأدب، ولا معرفة لهم بحقائق الكلام مع ضعف حجّة البيان، يعرّضهم نقص الإصابة في تفسير البعيد وتأويل القريب، فلا يستطيعون ضرباً في الأرض، ولا هم يفهمون المغزى من المستغلق، إلا بعد تفسير جوانبه وتهيئة المراد منه.

وعلى هذا الأساس ففي نظر ابن البناء المراكشي، قد يكون الاستغلاق ((في التقديم أو التأخير أو يتخالف وضع الإسناد، فيصير الكلام مقلوباً، أو يقع بين بعض العبارة وما يرجع إليها فصل بقافية أو سجع فتحفى جهة التطلب بين الكلامين)) (30) ولم يعدّه من الأمور المشينة إلا إذا ابتعد عن الحقيقة والمؤاضعة، وأخل بالنص، فتحقق معه إشكال المعنى في نفس المتلقي، فيكون محتاجاً للبيان أو التفصيل، فذاك مرفوض.

ومن الملفت للنظر، أن ابن البناء لم يخالف ابن الأثير وابن سنان في هذا المنحى، وجعل هذا النوع الذي ذكرناه ((ضد الإبانة والوضوح، وذلك لما يحدث من تداخل في نظم العبارة وترتيبها فلا تتضح خلالها المعنى ويكون سبباً من أسباب غموض الكلام)) (31)، وهو ما تحاشاه أرباب الشعر وتوعده النقاد بالكشف.

ج- واثان في المعنى: فأحدهما الغموض، فقال معللاً كلامه: ((واثنان في المعنى: أحدهما أن يكون في نفسه دقيقاً غامضاً، والآخر أن يُحتاج في فهمه إلى مقدم إذا تصوّرت بنيّ عليها ذلك المعنى، فلا تكون تلك المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى)) (32)، ويفهم كلامه على وجهين: فإما أن يكون الغموض محموداً من حيث دلالة الألفاظ على المعنى، إذ يُحتاج إلى إعمال الذهن من طرف القارئ حتى يفكّ شفرات الخطاب وهو ما يدعى بالغموض الفني.

و أما المذموم الذي ناسب الإغلاق من وجهته الفعلية الداخلة في تركيب المعنى، وهو ما أقرّه في ثنايا الفصول المولّية لهذا الباب، حيث يجعل مستويات الخطاب تترى وتتسلسل فيقول: ((وذلك لأنّ المعنى منها البيّنة القريبة، ومنها الغامضة البعيدة، وبينهما متوسطات، وكذلك الألفاظ في الدلالة عليها توضع على نسبتها، فما كان من المعنى قريباً جلياً عبّر عنه بعبارة بيّنة، وسمّي باسم ظاهر الدلالة وما بعد يعبّر عنه بعبارة بعيدة عن الوضع الأول، إلى أن تكون الدلالة على أبعد المعاني إدراكاً بأبعد ما يُلفظ به دلالة)) (33)، وهذا ما عبّر عنه علماء أصول الفقه "بخفيّ الدلالة، وواضح الدلالة"، ممّا اشتملت عليه أسس أصول الفقه في مباحث الدلالة الفقهية والأصولية، وهو ما يؤكّد ما ذهبنا إليه مطلع الفصل من تأثر ابن البناء العددي بعلم اللغة وأصول الشريعة والفقه، وهو ما قرّره المحقّق في غير ما موضع من الكتاب.

وقد سبق القرطاجنيّ ابن البناء في توضيح هذه المسائل، وفصل ما جاء مجملاً عند ابن سنان الخفاجي الذي تأثر به المغاربة أيّما تأثر، نظير ما أنتجه فكره من علوم وبلاغة، حيث دقّق حازم القرطاجنيّ في هذا الباب، وكان أبعد نظراً من ((البلاغيين وأعمقهم فلسفة، ومن أكثرهم اتساعاً في بحث ظاهرة الغموض، في اللغة الشعرية إذ بيّن أسباب الغموض، وكيفية إزالة الإشكال)) (34)، كما جنح في تبريراته إلى منطق الشعر، وما يعتريه من أحكام.

كما كان للسّلماسي باع طويل في تتبّع الغموض في النثر والشعر، وإن كان لم يذكره بلفظه صراحة أو يبوّب له ضمن أجناسه العشرة أو ما دخل تحتها، إلا أننا لمسنا ذلك من خلال ما ذكره في الجنس الثالث المسمّى عنده: الإشارة ببابيه، الأول: الاقتضاب، والثاني الإبهام، وألح على ذكر مواطنه في الفصل الثاني من الباب الثاني الذي اصطلح عليه: التعمية، وذكر فيه اللحن والرّمز والتورية، وهو بذلك أدخله ((ضمن تسمية مختلفة، تجسّد الجوانب الأسلوبية التي يستند النصّ الإبداعي إليها، وتجعل من النصّ الأدبي نصّاً إبداعياً...وعلاقة ذلك بالمتلقي، من حيث خلق اللذة والدهشة عنده على المستويين؛ الحسي والعقلي)) (35)، وما يتركه في نفسه بعد الركون إلى

المعنى، وقد تفجر ينبوع هذا الباب في الشعر العربي عامة، حيث دلالة الرمز توحى على التأويل، ولكن شريطة أن لا يتحول الرمز أو الإبهام عن حقيقته البلاغية إلى التعمية المشينة.

وبالعودة إلى الروض المربع، فإن ما يلفت النظر في بداية الكتاب، اهتمام صاحبه بالجانب النظري، حتى وهو يسرد جملة من المصطلحات النقدية، لا يذكر شواهد لها إلا لأماء، ولا يتبع الطريقة التي اعتمدها في بقية الكتاب، وهو ما يعكس قول المحقق: ((والشواهد قليلة في الفصل الأول من الكتاب، لأنها مقدمات عامة تمهد للدراسة فلذلك نلاحظ أن الكتاب يغلب عليه الجانب النظري في الباب الأول، ثم ما يلبث أن ينغمس في التطبيق والاستشهاد فتتكاثر الشواهد في الفصول الأساسية منه)) (36)، بحسب قدر الفهم وإفهام الغير، إذ المقدمات غير محتاجة للتمثيل، بقدر الجانب التطبيقي الثاني.

ويورد ابن البناء العددي جملة من المصطلحات النقدية الأخرى في أماكن متفرقة من الكتاب إما متعلقة بمصطلحات أخرى أو مدمجة ضمن أبواب البلاغة، ومن ذلك: مصطلح السهولة الذي ربطه بالألفاظ في مخارجها وتواليها في النطق بحسب تعريف الجرجاني، فيقول ابن البناء:

((فإن من الألفاظ ما تكون سهلة المخارج على الناطق بها وتدلّ على معناها بسرعة لكثرة استعمالها، فإذا اجتمع على الكلام أن يكون لفظه فصيحاً لسهولة مخارجه وعذوبته في السمع وسهولة تصوّر معناه وحسن مبانيه بالمشاكل العقلية والنظام الطبيعي واتّساع الفهم في لوازمه فهو العالي درجة)) (37)، وهذا التقسيم في أضرب الكلام مرده إلى تصوّره للعلاقة ما بين الملقى والمتلقى.

وفي معرض حديثه عن المحمود من الأساليب، ذكر مصطلحين نقديين بلاغيين متجاوزين، يجعلان من الكلام يخرج عن البلاغة والفصاحة. فأما الأول فهو:

2- **التعسف**: وهو إبراز الأمر من غير روية ودراية بالأساليب العربية، ((فهو نتيجة طبيعية لسير الأديب على غير هدى ولا منارات منصوبة تضيء له الطريق السليم، وإنما ينظر للأشياء التي توقعه في ظلمات الطريق ... لأنّ علّة كلّ حسن مقبول الاعتدال، كما أنّ علّة كلّ قبيح منفي الاضطراب، والنفس تسكن إلى كلّ ما وافق هواها وتقلق ممّا يخالفه)) (38)، وهذا مكروه عند ابن البناء العددي

حيث ذمّ مثل هذه الأساليب، وانتفاء وجه بلاغة الكلام فيها، مما يترك فجوات في الخطاب، ولذا يقول بعبارة مقتضبة: ((واعلم أن المحمود من الأساليب البلاغية إنما هو ما لا يظهر فيه التكلّف ولا يكون مطلوباً بالتعسف)) (39)، فإن وافق هذا الشرط كلام المرسل، وطابت نفس المتلقي إليه، تحققت الفصاحة ورونق البلاغة، ولابن البناء رؤية مغايرة تماماً لمحل الكلام داخل جملة البلاغة بأن جعل ((حسن معنى الكلام وصحته، إنما هو ببنائه على الصدق وقصده إلى الجميل وظهوره بالبرهان))، وهذه لا محالة شروط وضعها عن قصد، حتى يخرج العامي عن القول البلاغي، الدال على معنى، والخاضع لشروطه الثلاثة، التي أتى بها على سبيل الترتيب.

3- **التكلّف**: وهو من المصطلحات التي لم يتوقّف عندها ابن البناء، وإنما أوردتها بغية تبيان المحمود من صيغ الخطاب، بخلاف ما وجدناه عند القرطاجني مثلاً الذي ألمّ بجوانبه ومحدّداته اللفظية والمعنوية، فقال في منهاجه: ((التكلّف إمّا يقع بتوعر الملائف، أو ضعف تطالب الكلم، أو بزيادة ما لا يُحتاج إليه، أو نقص ما يحتاج، وإمّا بتقديم أو تأخير، وإمّا بقلب، وإمّا بعدل صيغة عن صيغة هي أحقّ بالموضع منها، وإمّا بإبدال كلمة مكان كلمة هي أحسن

موقعا من الكلام منها)) (40) ، وأما ابن البناء العددي، فاعتبر التكلّف غير محمود ولا يضطرّ إليه في الكتابة ولا يعتبر قائله، معبّرا عنه بقوله: ((واعلم أن المحمود في جميع أساليب البلاغة إنّما هو ما لا يظهر فيه التكلّف ... وحسن معنى الكلام وصلاحه وصحّته إنّما هو ببنائه على الصدق وقصده إلى الجميل وظهوره بالبرهان)) (41)، فالجميل من الأساليب عنده ما شاكل الصدق في التعبير وسهولة الألفاظ وجزالة المعنى، والبعد عن التكلّف والتعسف، والجنوح إلى رونق الفصاحة وطلاوة البديع.

خاتمة:

لقد سعى ابن البناء المراكشي العددي جاهدا إلى الحديث عن المنطلقات الفعلية للكتابة بأنواعها، فضلا عن تأكيده المتكرر على وجوب التزام الكاتب بكل ما من شأنه أن يحبّب نظمه أو نثره للمتلقي. وحتى وإن كان "الروض المريع... كتاب بلاغة فإنه لا ينفك عن توضيح الدرس النقدي العربي الأصيل. وفي الختام نجد ابن البناء العددي المراكشي في كل دراساته التي بسطها للقارئ، تحريرا نقابا ونقريباً بليغا وحاذقا فطنا- على حد تعبير الجاحظ- فشكّلت كتبه مذهباً في العلم خاصا، واتجاها في البلاغة لأهل النظر مألّفا.

الهوامش

- 1- ينظر ترجمته في: ابن القاضي الكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بفاس، الرباط، دار المنصورة للطباعة، 1983، ص148. العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثمانية، تح، محمد سعيد جاد الحق، ط1، ج1، ص278. وخير الدين الزركلي، تاريخ الأعلام، ج1، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1979، ص222. وعبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح، محمد سعيد العريان، ط7/1978، ص505. عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص5 وما بعدها.
- 2- ينظر: شوقي علي عمر، مقدمة كتاب: ابن البناء المراكشي، مراسم طريقة في فهم حال الخليفة، تحقيق: شوقي علي عمر، مصر، دار الجامعيين للطباعة، ط1، 1996، ص3.
- 3- أحمد مطلوب، البلاغة والتطبيق ص9.
- 4- عبد العزيز عتيق، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص12.
- 5- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص42.
- 6- عبد القادر حسين، المختصر في تاريخ البلاغة، (د ط)، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000 م. ص11.
- 7- عبد العزيز عتيق، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، (د ط)، (د ت)، دار النهضة العربية، لبنان، ص11.
- 8- ابن البناء العددي، ص68.
- 9- عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، المغرب، 2001، ص120.
- 10- ابن البناء، نفسه، ص81.

*- يرى ابن رشد أن أصناف الدلائل ثلاثة: الدلائل الخطابية والدلائل الجدلية والدلائل البرهانية، ويرى أن أنواع الأقيسة كثيرة منها: القياس البرهاني، الجدلي، الشعري، وينظر: الروض المريع، ص8، نقلا عن، ابن رشد في كتابه: فصل المقال. وبعد أن تصفحنا تلخيص كتاب الشعر لابن رشد، وجدناه لا ينفك عن ما قرره أرسطو، إذ قبل أن يعرف الشعر انطلق في الحديث عن مقدمة وضعها، فيقول: (والتخييل والمحاكاة في الأقاويل الشعرية تكون من قبل ثلاثة أشياء: من قبل النغم المنفقة، ومن قبل الوزن ومن قبل التشبيه نفسه) وعلى اعتبار أن هذه الموجودات الثلاثة قد تنفرد وقد تجتمع فقد أكد على اجتماعها في الموشح، أما غيره فقال فيه: (إذا كانت الأشعار الطبيعية هي ما جمعت الثلاثة أمور ... فإن أشعار العرب ليس

فيها لحن وإنما هي إما الوزن فقط أو الوزن والمحاكاة فيها معا ، وإذا كانت هذا هكذا فالصناعات المخيلة أو التي تفعل فعل التخيل ثلاثة: (صناعة اللحن وصناعة الوزن، وصناعة عمل الأقاويل المحاكية)، وهذه هي الصناعة التي ننظر فيها في عمل هذا الكتاب) ويزدنا توضيحا حول نوعية بعض الموزون مما لا يدخل في نطاق الشعر لأنه عار عن التخيل والمحاكاة، فيقول: (وكثيرا ما يوجد في الأقاويل التي تسمى أشعارا ما ليس فيها من معنى الشعرية إلا الوزن فقط)، وعن حد الشعر، يذكر المواصفات التي تدخل الشاعر وشعره في بوتقة الشعراء فيقول: (ولذلك ليس ينبغي أن يسمى شعرا بالحقيقة إلا ما جمع هذين وأما تلك فهي أن تسمى أقاويل أخرى من أن تسمى شعر)، ثم يبدأ الحديث عن المحاكاة بالفعل والقول ويستطرد الحديث عن المديح وما يشكله في علاقته مع التخيل والمحاكاة. ينظر: ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر، تح: تشارلز بتروث، أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، 1986. ص 56 وما بعدها.

11- العاكوب علي عيسى، التفكير النقدي عند العرب، ط9، الجزائر، دار الوعي للنشر والتوزيع، 2012، ص 204.
12- محمد الأمين المؤدب، في بلاغة النص الشعري القديم- معالم وعوالم، منشورات كلية الآداب، (د ط)، تطوان المغرب، 2011، ص 9.

*- يعرف كولوريدج التوهم بأنه (القدرة على استحضار صور متباينة لشبه فيما بينها والوهم بذلك طاقة قادرة على الجمع والحشد ... وفي هذه الحال تكون العلاقة التي تربط بين هذه الصور علاقة قائمة على المصادفة، والاتفاق وهي أشبه بتداعي المعاني) ينظر: سعد مصلوح، حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخيل في الشعر، (د ط)، سلسلة عالم الكتب القاهرة ، 1978، ص 105 .

13- روني وليك، مفاهيم نقدية، ترجمة، محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، (د ط)، 1987، ص 339

14- فاطمة عبد الله الوهبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، ص 284.

15- عمر أوكان، أرسطو والاستعارة، مجلة فكر ونقد، السنة 2، ع17، مارس 1999، دار النشر المغربية الدار البيضاء، ص 207.

*- يقول القرطاجني (وينبغي أن تكون الأقاويل المقنعة الواقعة في الشعر تابعة لأقاويل مخيلة مؤكدة لمعانيها مناسبة لها فيما قصد بها من الأغراض، وأن تكون المخيلة هي العمدة وكذلك الخطابة ينبغي أن تكون الأقاويل المخيلة الواقعة فيها تابعة لأقاويل مقنعة مناسبة لها مؤكدة لمعانيها وأن تكون الأقاويل المقنعة هي العمدة)، ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 362
*- سورة النحل ، الآية: 125.

16- ابن البناء، الروض المريع، ص 82.

17- م . نفسه، نفس الصفحة. نقلا عن الخفاجي من سر الفصاحة ص 340 .

18- سعاد صالح فريح النقي، ص 25.

19- من كلام المحقق: رضوان بن شقرون، الروض المريع، ص 44.

20- Jean sager, pour une approche fonctionnelle de la terminologie, (C.R.T.T ,sous la direction de Philip thoiron), presses universitaires de Lyon, 2000,p 44

21- ابن منظور، لسان العرب، مادة (خلل) ص .

22- ابن البناء، الروض المريع، ص 83.

23 - العسكري أبو هلال، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية ص 36.

*- (الإيجاز والإطناب والمساواة من الأساليب التي لا تتضح كثيرا إلا بالحديث عن أنواعها وعرض أمثلتها، ... وكان السكّافي قد ذهب إلى أنّ الذي يحدّد هذه الأساليب هو العرف وقد سمّاه: " متعارف الأوساط" ، لذلك كان الإيجاز أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط، وكان الإطناب أداءه بأكثر من متعارف الأوساط، أمّا المساواة فكانت عند القز ويني بمعنى أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصا عنه بحذف أو غيره ولا زائدا عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض. أمّا الإطالة فقد وردت في النقد القديم بمعنى التطويل ومعناها ، أن لا يتعيّن الزائد في الكلام، والحشو وهو ما يتعيّن أنّه زائد وهو نوعين : فالأول ما يفسد المعنى ، وثانيه مالا يفسد المعنى) ينظر: أحمد مطلوب، البلاغة والتطبيق، م .س، صص 178/179.

24- ابن البناء، الروض المريع، ص 84 .

25- م .نفسه، ص 84

26- صالح بلعيد، فقه اللغة العربيّة، الجزائر، (د ط)، دار هومة للطباعة والنشر، 1997م، ص 133 .

27- أبو البقاء أيوب الكفوي، الكليات، ج3، ص229.

28- عبد الواحد حسن الشيخ، ظاهرة الغريب، ط1، مصر، مكتبة الإشعاع الفنيّة، 1419هـ، ص 43.

29- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها ، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط4، 1994، ص454.

*- (فرق النقاد ما بين الإطناب والتطويل أو الإطالة، يقول صاحب البلاغة: (ولذا فرّقوا بين الإطناب والتطويل كلاهما زاد اللفظ على المعنى، إلّا أنّ أحدهما أفادت فيه الزيادة ، وهو الإطناب ، والآخر لم تقد وهو التطويل) م .نفسه، ص 481.

30- القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة، ص 417.

31- ينظر: سعاد صالح فريح النقفي، المصطلحات النقدية، ص 32.

32- ابن البناء العددي،الروض المريع، ص. 84

33- م .نفسه، ص 122 .

34- صالح الزهراني، الغموض والبلاغة العربيّة، رسالة ماجستير ، مخطوط، جامعة أمّ القرى ، 1409هـ/1988م، ص 77.

35- محمود درابسة، ظاهرة الغموض بين عبد القاهر الجرجاني والسجلماسي، مجلّة جامعة أمّ القرى، العدد 22 . 1422هـ/2001م ص 171.

36- ابن شقرون، من مقدمة كتاب الروض،ص. 44

37- ابن البناء العددي، الروض المريع، ص 87.

38- سعاد فريح ، المصطلح النقدي، ص34،- نقلا عن ابن طباطبا العلوي، عيار لشعر، ص 21.

39- ابن البناء العددي،الروض المريع، ص 173.

40- القرطاحني ، منهاج البلغاء، ص 224 .

41- ابن البناء، الروض المريع. 174/173.

المراجع والمصادر

- 1- ابن البناء المراكشي، الروض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بن شقرون، 1985.
- 2- ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بفاس، الرباط، دار المنصورة للطباعة، 1983.
- 3- ابن البناء المراكشي، مراسم طريقة في فهم حال الخليفة، تحقيق: شوقي علي عمر مصر، دار الجامعيين للطباعة، ط1، 1996.
- 4- أحمد مطلوب، حسن البصير، البلاغة والتطبيق، العراق، ط2، 1999.
- 5- عبد العزيز عتيق، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، (د ط)، (د ت)، دار النهضة العربية، لبنان.
- 6- عبد القادر حسين، المختصر في تاريخ البلاغة، (د ط)، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000 م.
- 7- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، (د ط)، 1999.
- 8- عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، المغرب، 2001.
- 9- ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر، تح: تشارلز بتروث، أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، 1986.
- 10- العاكوب علي عيسى، التفكير النقدي عند العرب، الجزائر، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط9، 2012.
- 11- محمد الأمين المؤدب، في بلاغة النص الشعري القديم- معالم وعوالم، منشورات كلية الآداب، تطوان المغرب، (د ط)، 2011.
- 12- سعد مصلوح، حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل في الشعر، سلسلة عالم الكتب القاهرة، (د ط)، 1978.
- 13- روني وليك، مفاهيم نقدية، ترجمة، محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، (د ط)، 1987.
- 14- عمر أوكان، أرسطو والاستعارة، مجلة فكر ونقد، دار النشر المغربية الدار البيضاء، السنة 2، ع17، مارس 1999.
- 15- Jean sager, pour une approche fonctionnelle de la terminologie, (C.R.T.T, sous la direction de Philip thoiron), presses universitaires de Lyon, 2000, p 44
- 16- العسكري أبو هلال، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، (د ط)، (د ت).
- 17- صالح بلعيد، فقه اللغة العربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، (د ط)، 1997 م.
- 18- عبد الواحد حسن الشيخ، ظاهرة الغريب، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، 1419 هـ.
- 19- صالح الزهراني، الغموض والبلاغة العربية، رسالة ماجستير، مخطوط، جامعة أم القرى، 1409 هـ/1988 م
- 20- النقي سعاد صالح فريح، المصطلح النقدي والبلاغي عند ابن البناء المراكشي، رسالة ماجستير، مخطوط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، تحت إشراف الدكتور، حامد صالح الربيعي، مناقشة: سنة/ 1423 هـ، 2002 م.
- 21- القرطاجني حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن خوجة، لبنان، دار الغرب الإسلامي، (د ط)، 1986.
- 22- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط4، 1994.